بمشاركة ممثلي جامعات دول المجلس

افتتاح ندوة متخرجي كليات الآداب وسوق العمل بجامعة قطر

الدوحة – منتصر الديسي:

جانب من الندوة

بدأت أمس بجامعة قطر ندوة متخرجي كليات الآداب وسوق العمل بدول مجلس التعاون التي تنظمها كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية ويشارك فيها عدد من الباحثين والمختصين من جامعات دول المجلس.

وقد افتتح الندوة الدكتور عبدالرحمن حسن الابراهيم نائب مدير الجامعة للشئون الأكاديمية والقى كلمة رحب فيها بالمشاركين وأكد ان هذه الندوة تمثل مظهراً من مظاهر العمل الجامعي المشترك بين جامعات دول المجلس لدراسة موضوع هام وهو «متخرجو كليات الآداب وسوق العمل» وقال: لا شك ان اجتماع هذه الصفوة من رجال الفكر الذين يتولون قيادة العمل الاكاديمي في كلياتهم لدراسة المشكلات والتداول في الحلول ومراجعة نتائج اعمال الماضي واستشراف آفاق المستقبل، يساعد على رسم السياسة المثلى لتعليم جامعي متطور، يواكب العصر ويلبي الاحتياجات.

مركز إشعاع فكري

واضاف: ان الجامعات في دول مجلس التعاون الخليجي كسائر الجامعات في مجتمعات العالم الأخرى هي مراكز اشعاع فكري وحضاري في المجتمع كما انها المسئول الأول عن اعداد الصفوة من الكفاءات والخبرات المتميزة لسد النقص الذي تعاني منه مؤسسات القطاع العام والمختلط والخاص من العمالة الوطنية المدربة، للمساهمة في برامج التنمية، ومن ينظر في سلم الوظائف في هذه الدول يجد النقص الكبير في جانب العمالة المواطنة.

ومن هنا يبدو الأمر واضحا، انه اذا كان الانسان هو اثمن الثروات في كل المجتمعات فانه الأغلى هنا في دول مجلس التعاون، وعلينا كي نحسن استغلال هذه الطاقة الثمينة، ان نحسن توزيعها على ميادين الانتاج والتنمية بحيث يأخذ كل منها العدد الذي يحتاجه وحتى لايبقى فائض يهدر هنا ونقص فادح هناك.

وأشار الى ان مشكلة الفائض من الخريجين بدأت في الظهور بين المؤهلين المتخرجين من كليات الآداب والعلوم الانسانية في الجامعات الخليجية ولو بنسب متفاوتة، وباتت تهدد بالتفاقم اذا تأخرت الجامعات في العثور على الحل المناسب والعلاج الناجع، خصوصا وان الاقبال على التعليم في تزايد مستمر، وهذا يؤدي بدوره الى تزايد مخرجات هذه الكليات وفي تخصصات قد لا يحتاج اليها المجتمع، بينما هناك نقص كبير في تخصصات أخرى مما يحتم على هذه المؤسسات الاستعانة بعمالة غير مواطنة.

الجامعة تنبأت بالمشكلة

وذكر ان جامعة قطر قد تنبأت منذ فترة الى اهمية هذا الموضوع وقامت بدراسة احتياجات مؤسسات القطاع العام والمختلط وبعض مؤسسات القطاع الخاص، من الخريجين خلال السنوات العشر القادمة، وبناء على نتائج هذه الدراسة التي رفعت لمجلس الوزراء الموقر ستقوم الجامعة بتوجيه القبول في التخصصات بما يلبي احتياجات الدولة من الخريجين.

كما تحدث الدكتور درويش العمادي عميد كلية الانسانيات منوهاً بأهمية خريجي كلية الانسانيات حيث ان دراستهم غرست فيهم كل ماهو انساني من حيث الوعي بالوعي والخصوصية بالعقيدة والثقافة مع عدم الاستهانة بالأخر الذي يقاسمه العيش.

واشار الى ان يكون دور كليات الآداب والعلوم الانسانية التكوين العام والتزويد بالعناصر الاساسية من الثقافة بأي مفهوم لها من مفاهيمها الكثيرة اذا اردنا مجتمعا مثقفا واعيا بذاته، وهذا امر ضروري في عصرنا اذا اردنا تطوير حاضرنا نحو الأرقى والاكمل الذي يتحكم فيه اصحاب القرار في شتى مجالات الحياة.

وقال: نظرا لشيوع الديمقراطية واعتبارها الطريقة المثلى في ادارة المجتمع بدءا من دور افراد المجتمع في التشريع وانتهاء بتسيير كل كبيرة وصغيرة من شئون الحياة بقرارات من مجالس منتخبة ويتبع ذلك ان يكون مقدار الحكمة في القرارات بمقدار وعي الافراد الممارسين او المنتخبين والمرتبط بعمق تكوينهم الانساني.

كما ان مظاهر العولمة البادية في الحاضر ليست سوى ارهاصات لسيادتها في المستقبل مادامت وسائل المواصلات قد اختصرت المسافات وأزالت وسائل الاتصالات كل السدود وتجاوزت كل الحواجز. وأصبح الفرد على صلة بالعالم كله لا عن طريق الحروف المكتوبة او الكلمات المسموعة وانما بالصورة المرئية التي يستحضرها الى مكتبه من كل بقعة من بقاع الأرض او هوة في اعماق البحار او للعديد من الكواكب في الفضاء ويؤدي هذا بالانسان مستقبلا الى ازدواجية المواطنة موطن قومه التاريخي والوطن الأوسع وهو العالم وكي يكون شيئا مذكورا محدد المعالم ولا يذوب في ذات ثقافية أخرى يجب ان يكون مسلحا بأعلى درجات الوعي بالذات الثقافية وما يدخل ضمنها من عقيدة وقيم، وهذه توفرها له اكثر من أي شيء آخر دراسة العلوم الانسانية.

وأضاف: لكن هذا المنطلق غير مقبول الا لدى من ندر، لأن أي تكوين علمي يجب ان يرتبط بمردود محسوس وفائدة مباشرة، وما عدا ذلك يكون تبذيرا للمال وتبديدا للجهود واستهلاكا للطاقات وبالتالي يجب ان يكون التكوين في التعليم العالي ضمن أي تخصص مرتبطا بحاجات المجتمع التي يحددها كما وكيفا سوق العمل وما يزيد على الحاجة فيه يعني بطالة ذات افرازات يزداد خطرها بمقدار اتساعها وحجم أعداد العاطلين على صعيدي الاستقرار الفردي والاجتماعي ناهيك عن اثرها الضار في الاقتصاد القومي.

التوفيق مع احتياجات سوق العمل

وقال ان آلية التوفيق بين أعداد الخريجين وحاجات سوق العمل تفرز عدة تساؤلات تستدعي اجابات شافية ومحددة تنير السبيل لوضع سياسة تعليمية شاملة لكليات الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية عن كيفية القبول ونوع الخطط واشكال البرامج ومستوى الأداء لعل من اهم هذه التساؤلات: ماهي حدود هذه السوق؟ وهل تقتصر على المؤسسات الحكومية او تتعداها الى جميع المؤسسات العامة والخاصة؟ كيف يمكن لكليات الانسانيات التعرف على هذه الحاجات؟